بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله الأحد الصمد

اللهم صل على سيدنا محمد و على آله ،، أزواجه و ذريته و قرابته و سلم تسليما كثيرا ، و صلى الله على عباده المؤمنين الصالحين و رضي على صحابة رسوله الكريم المهاجرة المهاجرة منهم و الأنصار و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين :

إن من حجج على نسبية الأخلاق هو قضية العبودية

قضية العبودية و السبي و ملك اليمين ، وهي أشياء غير أخلاقية في زماننا في حقيقة الأمر لماذ هي ليست أخلاقية الآن و كانت أخلاقية في زمانهم ، هي في الحقيقة لها حكم واحد أن كل ماله مدخولية في المضرة له مدخولية في القول بالمنع الخلقي و المنع الخلقي من المضرة يوجب إحتمالات أخلاقية للمنع من المضرة بالنظر إلى قدرة الإنسان أن يمنع الضرر الداخل عليه أو على الجميع في قضية معينة ، العبودية أصولها العقلية تقضي أن تكون منع الآخر من إختيار إفناء ذاتك أو حرية ذاتك و السبي أيظا لمنع أن تكون ذرية الآخر هي اليد التي يبني بها قوته الحضارية و قوته الحربية التي تهدد الوجود لإن إختيار القتل أو ما أسوء منه كان حاضرا و لا توجد سلطة لمنعه على المستوى العالمي .

ومادام أن المضرة الملازمة لإختيارات الإنسان، و الجماعات البشرية لا يمكن منعها إلا بالقتل حربا أو استحياء الجماعات المتاح لها عند القوة إختيار الإبادة ، أن تستعبد لتصير قوة خدمية لبناء الحضارة بدل أن تكون قوة موجهة لإختيار الإبادة .

و كذك النساء و الأطفال بدل معاقبتهم إستحيائم بالسبي ليكونوا بطون للجماعة تلد لها خدامها و جنودها ، بدل أن تكون يدا عمالة و جنودا لدى جماعة أخرى تستيبح إبادة الجماعات الإنسانية الأخرى و بتالي الإختيار الأخلاقي لمنع مضرة الإختيارات الناتجة عن الإمتناع الطبيعي فقط أي الإختيارات الناتجة عن قوانين الطبيعية و لايمكن التعامل الأخلاقي المحتمل معها إلا من خلال منع مضارها بالعبودية و السبي حيث كان لا يمكن منعها بأعراف و عهود دولية عالمية ، حتى الدولة لم تتكن مفهوما واضحا و الأجنبي لم تكن له مراكز حقوقية ثابتة .

أما الإنسان المعاصر الذي ارتقى إلى منع الإختيارات الناتجة عن الإمنتناع الطبيعي من خلال العقود و العهود العرفية و السياسية بين الدول ، فهذا رفع المضرة و بتالي رفع التعامل الواقعي الأخلاقي مع هذا الضرر من خلال العبودية و السبي

و لأن العالم تحرر من ضرر حرية قتل الأخر فردا و جماعة وهدم وجوده و حريته ، تحرر الإنسان أيظا من ضرورية التعامل الواقعي مع هذا الضرر من خلال أخلاق العبودية

و لكن هذه العبودية و السبي لا تببرر ظلم العبد و حرمانه من حرية إعتقاده الأصلي و منعه من حقوقه الآدمية في الأكل و الشرب و اللباس و طلب الحكمة و التعلم و الزواج و التعامل الحسن و العادل معه و عدم تعذيبه و الإضرار به ، فهذا على حكم الأصول الأخلاقية ضروري و نواقض هذه الأصول غير أخلاقية و بتالي يجب رفع العبودية إذا وجدت هذه النواقض ، و الإسلام حكم بذلك فعند مضرة العبيد ضررا جسيما يحررون .

و بتالي السبب في إختلاف الأخلاق هو راجع إما إلى كيفية الوفاء بالواجب الأخلاقي و ليس الإختلاف على الواجب الأخلاقي ، أي تأويل إعمال الواجب الخلقي ، مع الاتفاق عليه و مثاله ثقافات بر الوالدين و الإختلاف في كيفية البر بهم، إختلافات متناقضة .

و الشيء الثاني : حكمة منع الضرر ، ومنع الضرر في الأخلاق العملية واجب خلقي خاصة إذا كان هذا الضرر يفضي إلى إزالة وجود الإنسان ووجود حريته و مثاله العبودية و السبي . ملاحظة السدومية هي غير أخلاقية لأنها تطرقت إلى وجود الإنسان و استمراره ، و المجتمع السدومي تنتفي فيه إختيارات الإنسان لإستمرار وجوده ، و الإختيارات الأسرية تنسحب إلى النماذج السدومية ، و تصبح التربية على وجود الإنسان و استمراريته مستحيلة لأن الجماعة ستتجه إلى منعها ثم المعقبة عليها، فالسدومية غير أخلاقية لأنها تضخل الضرر على وجود الإنسان و استمراره ، و هذه اللوازم العقلية قياسها العقلي يطابق الواقع ، فالدول التي تنتشر فيها السدومية يلزمون فيها الأسر بقبول السدومية بل حتى العبث بعقول الأطفال و إجبار أهاليهم على قبول إمكانية تسدمهم كما يحدث في بلدان أروبية التي يهدد فيها الأهل بسحب أولادهم بسبب هذا الموضوع بل تم بالفعل سحب أبناء و أولاد كثر .

الشيء الثالث: مخالفة الإمتناعات الحكمية النافية للإعتراضات على معتبرات الإستمرار الاجتماعي و الحضاري ، مثاله الزنا فهو يؤدي إلى إختلاط الأنساب و كسر الأدوار الأبوية و الأموية ، و وذهاب مفهوم الأسرة من المجتمع ، لأنه لاحاجة إلى أسرة عند الإكتفاء بالطبيعة ، و الحاجة إلى الأسرة يبررها الحكم على الطبيعة بشروط الإعتبار الإنساني الاجتماعي للإستمرار وهذا الحكم هوالزواج ، و الزواج إعتبار إجتماعي أنشأ بين الأزواج واجبات إتجاه هذا الإعتبار المتبادل بينهما ، و هذه الشروط الإعتبارية الاجتماعية عندما لايعتد بها ، و يعتد فط بالجانب الطبيعي فإن هذا يحطم المفاهيم الأخرى للأبوة و الأمومة و الأسرة ، و بتالي يفاقم معاناة الإنسان ومشاكله بحيث إن ذلك سيؤدي إلى إنهيار المجتمع الإنساني .